تداعيات تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي على واقع الجريمة في الوسط الحضري في ظل جائحة كورونا كوفيد19– دراسة احصائية مقارنة للفترة 2017 –2020 بولاية تبسة–

Title in English Repercussions of quarantine and social distancing measures on the reality of crime in urban areas in light of the Corona pandemic Covid-19 – a Comparative statistical study for the period 2017-2020 in Tebessa

سمير فارح[1] *، عبد الرؤوف مشري[2]

[1] مركز البحث crasc (الجزائر)، Sfareh12@gmail.com
[2] مركز البحث crasc (الجزائر)، docraouf@outlook.com

Fareh samir [1*], Abderraouf mecheri [2]

[1] CRASC (Algeria) & [2] CRASC (Algeria)

تاريخ الاستلام:2022/10/18 تاريخ القبول:2023/06/20 تاريخ النشر:2023/07/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع الجريمة الحضرية زمن جائحة كورونا كوفيد19، وذلك بالتساؤل عن الاثار التي خلفها الحجر الصحي وتدابيره على الظاهرة في الوسط الحضري. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمقارن وتحليل الاحصائيات الرسمية المتعلقة بشتى صور الجريمة بالوسط الحضري لولاية تبسة قبل وزمن الجائحة. وقد توصلت الدراسة الى ان جائحة كورونا كان لها تأثير جلي على نسب وانماط الفعل الاجرامي بمجال الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ الوسط الحضري؛ جائحة كورونا؛ الحجر الصحي؛ التباعد الاجتماعي.

Abstract:

This study aims to examine the reality of urban crime during the COVID-19 pandemic, by asking about the effects of quarantine and its measures on the phenomenon in urban areas. The study is based on the descriptive and comparative approach and analysis of official statistics related to various forms of crime in the urban center of Tebessa governorate before the time of the pandemic. The study found that the Corona pandemic had a clear impact on the proportions and patterns of criminal act in the field of study.

Keywords: Crime; Urban Medium; Corona Pandemic; Quarantine; Social Distancing.

* المؤلف المرسل: فارح سمير

1.مقدمة:

كان لتدابير الحجر الصحي المصاحبة لوباء كورونا كوفيد19 تأثيرا جليا على نمط الحياة والمعيش اليومي، وعلى طبيعة العلاقات ومختلف النظم الاجتماعية، حيث أدت القيود الاستثنائية المؤقتة للحجر المنزلي الكلي أو الجزئي للحد من انتشار الوباء الى تعليق بعض النشاطات الجماعية والأعمال والمهن ومنع التجول والزام الأفراد بالمكوث بالمنازل والخروج إلا عند الضرورة، وكان لهذا التحول في الحياة الاجتماعية بفعل تدابير الحجر الصحي وغلق الحدود بين الدول البرية البحرية والجوية وتعليق الرحلات، تأثيرات على مختلف الظواهر الإنسانية ومن بينها ظاهرة الجريمة، فقد أدت تلك التدابير إلى التضييق على بعض النشاطات الاجرامية كتهريب المخدرات والاتجار بها وشل حركتها دوليا، كما عرفت الجريمة في زمن كورونا منحنيات أشارت بالزيادة أو التراجع خاصة مع تشديد الرقابة على حركة المواطنين و التقليل من التجمعات في الفضاءات العمومية، وقد أشارت بعض الاحصائيات الأولية إلى تراجع في نسب الجرائم التقليدية كالسرقة والسطو على المنازل...، في حين برزت نشاطات إجرامية أخرى وعرفت تناميا رهيبا في ظل وباء كورونا كالجرائم الالكترونية والهجمات السيبرانية.

فهل يمكن أن يكون لتدابير الحجر الصحي بفعل وباء كورونا تأثير فعلي على الجريمة في الوسط الحضري؟

هناك احصائيات متباينة للجريمة زمن كورونا، ولكن مثلما ذهبت إليه بعض المصادر كوسائل الاعلام في الشرق الأوسط بأنه "لا توجد إحصاءات رسمية بشأن معدلات الجرائم خلال فترات الإغلاق أو الحظر، إلا أن الإفتراض العام يشير إلى أن العزل المنزلي كإجراء احترازي ضد جائحة "كورونا" يقلل معدلات الجريمة التقليدية مثل جرائم السطو على المنازل والسرقة وحوادث الطرق، كما أن وجود الارتكازات الأمنية يحد بشكل كبير من بعض الجرائم كسرقة السيارات، بل صارت الشوارع "مكشوفة" أثناء الحظر"(لصوص الحظر: كيف أثر منع التجول على جرائم ما بعد "كورونا" في الإقليم؟،2020.(https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5571/)

استنادا لذلك طفت إلى النقاشات فرضيات مفادها أن بعض السلوكيات غير السوية والمنحرفة وكذا الاجرامية، ستعرف انخفاضا أو ارتفاعا نظرا للتقييد الممارس على حركة الأشخاص وقلة التفاعلات التي من شأنها أن تؤدي الى أفعال اجرامية، ومختلف أشكال العنف، "في جوهر هذه الاجراءات أدت أوامر البقاء في المنزل إلى تعديل معظم الهياكل الاجتماعية، بما في ذلك النشاط الإجرامي R. Balmori de la Miyar et al) . ,2021)

في ضمن هذا الاطار يأتي هذا البحث لمعرفة واقع الجريمة في الوسط الحضري في الجزائر خلال جائحة كورونا من خلال محاولة الإجابة عن تساؤلات مفادها هل أثرت جائحة كورونا كوفيد 19 على ظاهرة الجريمة في الوسط الحضري لولاية تبسة؟ كيف أدت التدابير الوقائية المتخذة في ظلها إلى التأثير على نسب أنماط الجريمة في الوسط الحضري مجال الدراسة؟

2.أهداف الدراسة:

- رغبتنا كباحثين في تتبع الظاهرة الاجرامية في الوسط الحضري في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد 19.
- معرفة تداعيات الحجر الصحي واجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي على نسب الجريمة (من حيث الارتفاع أو الانخفاض)، وعلى أنماطها وأشكالها.
- معرفة التغيرات التي طرأت على الجرائم التقليدية، وماهي نوع الجرائم المستحدثة والمستفحلة خلال الجائحة؟

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تهتم بالظاهرة الاجرامية في ظل انتشار الأوبئة، ومعرفة التغيرات التي طرأت عليها بفعل الاجراءات الاحترازية وتدابير الغلق والحجر المنزلي لجائحة كورونا كوفيد19، كما تكمن الأهمية في كون البحث يسعى الى اعادة النظر في الاجراءات الأمنية المنتهجة، وتوجيه السياسات المحلية الى طرق ناجعة في التعامل مع الجريمة خاصة في وقت الأزمات.

4.منهجية البحث:

1.4.الإطار المكاني للدراسة: تمثل المجال المكاني للدراسة في ولاية تبسة، وهي ولاية تقع في الشرق الجزائري يحدها من الشمال مدينة سوق اهراس ومن الغرب مدينة أم البواقي، ومن الجنوب مدينة وادي سوف ويحدها من الشرق الحدود التونسية وتم تحصيل الاحصائيات الرسمية لظاهرة الجريمة من أمن الولاية.

2.4.الإطار الزماني للدراسة: شملت الدراسة احصائيات الجريمة لمجال الدراسة قبل وأثناء الجائحة وبالتحديد سنوات: 2020،2019،2018،2017. كما استغرقت مرحلة تحصيل الاحصائيات عدة أشهر بالنظر إلى حساسية المحتوى وتلك الإجراءات الإدارية المرتبطة به.

3.4.منهج الدراسة: في هذا البحث تم اعتماد المنهج الوصفي باعتباره من المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لتحليل النسب الاحصائية للجريمة بمختلف أشكالها خلال وقبل انتشار جائحة كورونا كوفيد 19، كما اعتمدنا على المنهج الاحصائي لتحليل المعطيات الاحصائية من خلال جدولتها واستخراج النتائج بخصوص التأثيرات التي خلفها انتشار الجائحة وإجراءات الحجر المنزلي على الجريمة في الوسط الحضري.

4.4.أدوات الدراسة: تمثلت الأداة الرئيسة لهذه الدراسة في تحليل الاحصائيات الرسمية لظاهرة الجريمة الصادرة عن مديرية أمن ولاية تبسة في الفترة الممتدة من سنة 2017 الى سنة 2020، إضافة لأداة الملاحظة للكشف وملاحظة فروقات وتأثيرات جائحة كورونا كوفيد 19 على الظاهرة الاجرامية.

5.تحديد المفاهيم و المصطلحات:

1.5.مفهوم الجريمة: تعرف "بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، إذن فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه"(مرزي جميلة وحبة وديعة،2014، ص173).

وتعرف الجريمة من الناحية القانونية بأنها" فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزءا جنائيا"(عبود السراج،1981، ص 34) أو هي" كل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي.»(أمير مصطفى، 1990، ص 41) من الناحية النفسية يختلف علماء النفس في إعطاء تعريف معين للجريمة، فهناك من يعتقد أن السلوك المعادي هو فعل لا إرادي ناتج عن صراعات نفسية تحدثها مكبوتات اللاشعور، وبالتالي هي انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي، يعبر عن صراعات انفعالية لاشعورية ولا يعرف الفرد صلتها بالأعراض التي يعاني منها، ويعرفها البعض الآخر بأنها: "إتباع لغريزة إنسانية بطريق شاذة لا يسلكه الرجل العادي حيث يشبع الغريزة نفسها و ذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.» (رمسيس بنهام، 1975، ص 30)

أما من الناحية الاجتماعية يعرف قاموس علم الاجتماع الجريمة " بأنها كل خروج عن القيم و المعايير و العادات و التقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك أفراده"(عبد الهادي الجوهري، 1983، ص 36)، وهي أيضا "جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب."(أمين جابر الشديفات ومنصور عبد الرحمن الرشيدي،2016، ص 212).

2.5.الحجر الصحي: يعد الحجر الصحي من أقدم الأدوات وأكثرها فعالية في مكافحة تفشي الأمراض المعدية، فقد سبق وأن تم اعتماده على نطاق واسع في إيطاليا في القرن الرابع عشر، وقد كان لزاما على السفن التي تصل إلى ميناء البندقية والقادمة من الموانئ المصابة بالطاعون أن ترسو وتنتظر لمدة 40 يومًا، قبل إنزال ركابها الناجين، وهو متسع من الوقت لاكتمال وقت الحضانة ويتبين الحالات التي لا تظهر عليها أعراض، وبالتالي يمكن تحديدها، وقد تم تنفيذ الحجر الصحي بنجاح كإجراء فعال خلال وباء السارس في عام 2003، والحجر الصحي يعني تقييد حركة الأشخاص الذين يُفترض أنهم تعرضوا لمرض معدي ولكنهم ليسوا مرضى إما لأنهم لم يصابوا بالعدوى أو لأنهم لا يزالون في فترة الحضانة (A. Wilder-Smith , and D.O. Freedman,2020.p1).

قد يتم تطبيق الحجر الصحي على مستوى الفرد أو المجموعة وعادة ما ينطوي على تقييد داخل المنزل أو منشأة معينة، وقد يكون الحجر الصحي طوعيًا أو إلزاميًا. أثناء الحجر الصحي، يجب مراقبة جميع الأفراد لحدوث أي أعراض، في حالة حدوثها، يجب عزلهم على الفور في مركز مخصص على دراية بعلاج أمراض الجهاز التنفسي الحادة، وبالتالي يعتبر العزل أكثر نجاحًا في الإعدادات حيث يكون الكشف عن الحالات سريعًا، ويمكن إدراج جهات الاتصال وتتبعها في إطار زمني قصير مع الإصدار الفوري للعزل مع الامتثال الطوعي لهذا الإصدار(A. Wilder-Smith , and D.O. Freedman,2020.p1-2)

3.5.التباعد الاجتماعي: التباعد الاجتماعي هو من بين الطرق والتدابير الوقائية للتصدي للجائحات والامراض المعدية، وقد صمم التباعد الاجتماعي لتقليل التفاعلات بين الأشخاص في مجتمع أوسع، حيث قد يكون هناك بعض الأفراد بهم الفيروس، ولكن لم يتم تحديدهم بعد، وبالتالي لم يتم عزلهم بعد.

بما أن الأمراض التي تنتقل عن طريق قطرات الجهاز التنفسي تتطلب قربًا معينًا من الأشخاص، فإن الابتعاد الاجتماعي للأشخاص سيقلل من انتقال العدوى. يعد التباعد الاجتماعي مفيدًا بشكل خاص في البيئات التي يُعتقد أن انتقال المجتمع قد حدث فيها، ولكن عندما تكون الروابط بين الحالات غير واضحة، وحيث تعتبر القيود المفروضة فقط على الأشخاص المعروف أنهم تعرضوا غير كافية لمنع المزيد من الانتقال. (A. Wilder-Smith, and D.O. Freedman,2020.p.2)

4.5 .جائحة كورونا كوفيد19: مع نهاية سنة 2019 ومطلع سنة 2020، انتشر في العالم، أحد الفيروسات المعدية اطلق عليه اسم فيروس كورونا كوفيد19، أول ظهور له كان في مدينة "**ووهان**" بالصين شهر ديسمبر من سنة 2019 وأدى إلى عدد كبير من الوفيات وحالات الاصابة بالمرض، ثم انتشر في العديد من دول العالم في أوروبا وامريكا وأفريقيا ليصبح وباء عالمي بإعلان من منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 من شهر مارس سنة 2020، ويعد فيروس كورونا كوفيد19، فريدًا من نوعه بين الفيروسات التاجية التي لها القدرة الهائلة على التسبب في اضطراب اجتماعي واقتصادي وصحي ضخم في كل مكان. (منظمة الصحة العالمية،https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1).

6. الجزائر وتدابير الوقاية ضد انتشار فيروس كورونا كوفيد 19:

1.6. تدابير التباعد الاجتماعي: عمدت الجزائر منذ بدايات انتشار الفيروس، إلى تأسيس مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية لغرض مكافحة الوباء، وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية حفاظا على الصحة العامة وسلامة المواطنين. إن خطر هذا الوباء يتمثل في قدرته الكبيرة جدا على الانتقال بين البشر، فهو فيروس معدي بصورة كبيرة، ولم يكن أمام أغلب الدول إلا اللجوء إلى التدابير الوقائية بعزل المصابين عن الأصحاء وتقييد الحركة وحرية تنقل الأفراد، وأماكن التجمع، واعتماد الحجر الصحي والمنزلي والعمل بممارسة التباعد الاجتماعي.

لقد كانت التدابير الوقائية التي اقرتها الجزائر منذ بداية ظهور الوباء في الوقت المناسب، بالرغم من التبعات التي انجرت عنها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجسدت هذه التدابير في المرسومين التنفيذيين رقم 20-69 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،21 مارس 2020، ص 6-7) والمرسوم 20-70 التكميلي المحدد لتدابير للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،24 مارس 2020، ص 9-10)

منذ منتصف شهر مارس 2020، أعلنت الحكومة، عن بداية تطبيق جملة من الاجراءات الوقائية لغرض التصدي للوباء ومكافحته، والتي ترمي إلى الحد بصفة استثنائية من احتكاك المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل، لمدة 14 يوما، قابلة للتجديد عند الضرورة ووفقا للقانون وتدخل هذه الاجراءات ضمن تدابير التباعد الاجتماعي.

وقد مست هذه التدابير مجموعة من القطاعات والمؤسسات كما جاءت في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته انطلاقا من توقيف كل أشكال التنقل والسفر(المادة03)، وغلق بعض المحلات التجارية والخدماتية (المادة05)، مع احالة على الأقل 50 بالمئة من العمال الى عطل استثنائية في مختلف المؤسسات العمومية (المادة06)، واعطاء الأولوية في العطل الاستثنائية للنساء الحوامل والموظفين الذين يعانون من أمراض صحية حرجة(المادة07).

في حين استثنت الحكومة العمل بالعطل الاستثنائية عمال ومستخدمي بعض القطاعات الهامة والحيوية نظرا لدورها الهام الأمني والصحي والخدماتي وحفاظا على استمرار تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين (المادة07)، ضف إلى ذلك، شملت تدابير التباعد الاجتماعي التي أقرتها الحكومة تعليق مؤقت واستثنائي لعمل المؤسسات الدينية والمساجد والمؤسسات الثقافية والترفيهية والنشاطات الرياضية وتعليق الدراسة بالمؤسسات التربوية والجامعية ومختلف المعاهد.

2.6. تدابير الحجر المنزلي : تعتبر تدابير الحجر المنزلي، من بين التدابير الوقائية الأكثر صرامة لمكافحة فيروس كورونا كوفيد 19، لأنها تعمل الى تقييد حرية الحركة و حريات الأفراد في التنقل بصفة استثنائية، وقد سبق أن عملت به الصين في مدينة "**ووهان**" بؤرة تفشي الفيروس كإجراء لاحتواء الفيروس على مستوى المجتمع، حيث قامت بحجر كلي للمدينة ويعتبر بذلك الاجراء الأكبر تقييدا للحركة والحرية عبر العالم؛ يعتبر الحجر من الطرق التقليدية غير الصيدلانية للتصدي للأوبئة المعدية والفيروسات، التي ألمت بالبشرية سابقا؛ والغاية الأساسية من هذا الحجر الصحي أو المنزلي هو قطع طريق انتشار الوباء ومنع تفشيه بين السكان.

في الجزائر، أمرت الحكومة منذ بداية شهر مارس 2020 بوضع المناطق المتفشي فيها الوباء تحت نظام الحجر المنزلي الكلي أو الجزئي بصورة استثنائية ومؤقتة، وقد جاءت هذه الاجراءات من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-70، المتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، بما فيها تقييد الحركة وقواعد التباعد الاجتماعي وكذا تعبئة المواطنين للمساهمة في الوقاية من انتشار وباء كورونا كوفيد 19.

ووفقا للقانون يتعلق الحجر المنزلي الشامل أو الجزئي بتقييد حركة المواطنين من وإلى المنطقة التي يطبق عليها الحجر، مع إلزام الأفراد بعدم الخروج من المنازل في أوقات معينة خلال الحجر إلا بوجود تراخيص معينة أو لقضاء بعض الحاجيات أو الضروريات.

وقد طبق حجر كلي شامل على ولاية البليدة في 23 مارس 2020، باعتبارها بؤرة تفشي الوباء بالجزائر لمدة عشر أيام قابلة للتجديد، ويتعلق هذا الحجر بمنع التجوال في المدينة ومنع الدخول أو الخروج من الولاية، مع فرض حجر جزئي بولاية الجزائر العاصمة ومنع التجوال من الساعة السابعة مساءا الى غاية الساعة السابعة صباحا، ليتم توسيع هذا القرار الى باقي الولايات التي يتزايد فيها عدد الاصابات بالفيروس في 27 من شهر مارس 2020 وهو ما تعلق ببعض الولايات مثل: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي و تيبازة، و تم توسيع هذا الاجراء الى 38 ولاية أخرى، ابتداء من 5 أفريل 2020، ليتم تمديدها

انطلاقا من 18 أفريل، حيث أقرت الحكومة تجديد العمل بنظام الحجر الصحي المعمول به وكذا مجمل التدابير الوقائية المرافقة له لفترة إضافية مدتها عشرة أيام إلى غاية يوم 29 أفريل 2020".

وفي 23 من شهر أفريل المصادف لشهر رمضان اتخذت الحكومة اجراءات مخففة لبعض الولايات حيث عدل توقيت نظام الحجر الجزئي المطبق على مستوى تسع ولايات الساري المفعول من الساعة الثالثة بعد الزوال، ليصبح هذا الحجر مطبقا من الساعة الخامسة مساء إلى الساعة السابعة صباحا، في حين رفع الحجر الشامل على ولاية البليدة لتصبح خاضعة لنظام الحجر الجزئي من الساعة الثانية زوالا إلى غاية السابعة صباحا (وكالة الأنباء الجزائرية،23 أفريل 2020،https://www.aps.dz/ar/algerie/86502-2020-04-23-22-15-29).

3.6.اجراءات التباعد الأمني: كما جاء في القانون المتعلق بتفشي وباء كورونا تحديد كيفية ممارسة التباعد الاجتماعي في مختلف المؤسسات والمرافق وأماكن تواجد الأفراد، حيث منعت التجمعات لأكثر من شخصين مع ضرورة احترام التباعد الأمني لمتر واحد على الأقل بين شخصين، وأشار القانون الى أنه يمكن الاستعانة بالقوة العمومية وتسخيرها لتطبيق هذه الاجراءات المهمة للوقاية من انتشار الوباء.

لقد كانت الحكومة صارمة جدا من أجل تنفيذ هذه القرارات، وشددت بإحالة المخالفين للحجر المنزلي ومختلف النشاطات غير المصرح بها وكذا حركة الأفراد والمركبات خلال الحجر الى عقوبات مالية أو الحبس، وهو ما جاء في (المادة 17) من المرسوم التنفيذي 20-70، فكل شخص يخالف التدابير الوقائية والحجر المنزلي سواء من التجار أو المواطنين وغيرهم سيتعرضون الى عقوبات جزائية.

وقد بينت بعض الاحصائيات أن هناك تجاوزات لتدابير الوقاية والحجر المنزلي، فمثلا أحصى الأمن الولائي لقسنطينة تجاوزات مختلفة إلى غاية اليوم الأول من رمضان قدرت ب 1719 مخالف من الراجلين، 1038 مركبة وضعت في المحشر، و16 دراجة نارية، 11 محل مخالف للتدابير المعروف (م. صوفيا،2020)، اضافة إلى ذلك حددت الحكومة تقديرا جزائيا ضمن قانون العقوبات لكل من ينتهك تدابير الوقاية والحجر المنزلي واجراءات التباعد، فحددت على أن كل إخلال بإجراء الحجر المنزلي، "يستوجب تطبيق العقوبات الجزائية المنصوص عليها في القانون، "أي غرامات تتراوح من ثلاثة آلاف (3.000) إلى ستة آلاف (6.000) دينار ضد كل المخالفين" كما قد يتعرضون علاوة على الغرامات إلى الحبس لمدة ثلاثة (3) أيام على الأكثر"، وقد شددت الحكومة على أن "الولاة ملزمون بالعمل على تطبيق العقوبات الإدارية من خلال إجراء حجز السيارات والدراجات النارية المستعملة من قبل الأشخاص الذين خالفوا قواعد الحجر الصحي المنزلي وإيداعها في المحشر(إ.ب، وأج، جريدة الخبر،2020).

7. الإطار النظري والأدبيات حول العلاقة بين الجريمة وجائحة كورونا كوفيد 19:

طفى للنقاش تساؤل مفاده هل هناك علاقة تأثير بين تدابير الغلق والحجر الصحي بفعل وباء كورونا وظاهرة الجريمة وكانت الإجابة على هذا التساؤل وبلغة الاحصائيات قد يكون مبكرا، مع العلم ان الاحصائيات الرسمية لا تمثل واقع الجريمة، لأن العديد من الجرائم لا يتم التبليغ عنها للمصالح الأمنية، وبالتالي من الصعب التكهن

بالتأثيرات الحقيقة لجائحة كورونا على عالم الجريمة، لكن يمكن اعتبار الاضطراب العالمي الناجم عن الجائحة أزمة وفرصة في آن واحد بالنسبة لبعض الجرائم والجرائم المنظمة، فمثلا عرفت سوق المخدرات غير المشروعة تضييقا كبيرا بفعل اجراءات الغلق بين الحدود الدولية وتعليق التنقل البري والجوي، وأدت الى تشديد الرقابة وجعلت من تحركات المهربين والمتاجرين مكشوفة وقابلة للرصد والتتبع، وبالرغم من ذلك ومن خلال هذه الأزمة كانت هناك فرص تنامي سوق المخدرات غير المشروعة وتجربة قنوات توزيع وأسواق بيع جديدة ومستهلكين جدد وتأمينها و زيادة المرونة في وسائل الانتاج، (Jason Eligh ,2020.p1.2) وكانت لإجراءات الحجر الصحي واغلاق أجزاء كبيرة من العالم، تأثيرا على حركة الولوج إلى الانترنت واستخدام تكنولوجيات الاتصال لتنفيذ الأنشطة اليومية، ولقد وجد مجرمو الانترنت أيضا طرقا لاستغلال ذلك، مما أدى الى تصاعد مستويات الجريمة الإلكترونية وتصاعدها خلال جائحة كورونا كوفيد19"،(Summer Walker ,2020.p1.2) وترويج المعلومات والشائعات الخاطئة عن الفيروس، والمتاجرة بالأدوية الضارة.

من الناحية النظرية والدراسات العلمية لعلاقة التأثير بين تدابير الحجر الصحي والغلق والجريمة خلال الجائحة، تقدم النماذج القياسية في اقتصاديات الجريمة التنبؤات النظرية حول ما نتوقع حدوثه لفئات مختلفة من المخالفات خلال فترة الغلق، ولكن من المتوقع أن يزداد البعض، وينخفض البعض الآخر، هذه الآثار المتعارضة في فئات مختلفة من المخالفات هو أحد الأسباب بحد ذاته لمتابعة تحليل تجريبي على التأثير الصافي على الجريمة، والحقيقة أنه لا توجد دراسات على العلاقة بين الأوبئة السابقة والجريمة، ولكن منذ بداية الجائحة حاولت بعض الدراسات البحث عن تأثير كوفيد 19 على النشاط الإجرامي ولكن بصورة بطيئة، كما أن النتائج المتوصل اليها حول العلاقة بين الجريمة والوباء وفترة الغلق والحجر الصحي لا يمكن تعميمها نظرا لاختلاف البيئات والاستراتيجية المتبعة في التعامل مع الجائحة (Lydia Cheung & Philip Gunby,2021,p3)

من بين الدراسات تلك التي أجراها «آشبي" (2020) Ashby، على الجريمة في 16 مدينة كبيرة من الولايات المتحدة، مع مختلف اجراءات التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي، حيث تبين له عدم وجود تغيير في جرائم الاعتداءات (عامة أو سكنية)، وانخفاض في سرقة المركبات والسطو على المنازل، ولا تغيير في عمليات السطو غير السكنية. ووجد "بيكيرو" وآخرون (2020) ارتفاع عابر قصير المدى في العنف الأسري من جراء أوامر البقاء في المنزل في دالاس، ووجد "هلر" وآخرون (2020) تأثيرات ذات دلالة إحصائية للتباعد الاجتماعي على بعض الجرائم في لوس أنجلوس وإنديانا بوليس، ولكن مع وجود اختلافات عديدة بين المدينتين. وبحث كل من "هالفورد Halford و "ديكسون" Dixon و"فارال" Farrell و"ماليسون" Malleson و " تيلاي Tilley معدلات الجريمة في "لانكشاير" بالمملكة المتحدة لشهر مارس 2020 ووجدوا أن جميع الجرائم المسجلة قد تراجعت بعد أسبوع واحد من الإغلاق. وجد "باين" و"مورجان" و"بيكيرو" (2020) أن الاعتداء الشائع والاعتداء الخطير والاعتداء الجنسي انخفض بشكل كبير، حيث انخفض الأخيران بشكل كبير إحصائيًا، في الشهر الذي تلا سريان لوائح التباعد الاجتماعي، ودرس "باين" و"مورجان" (2020) معدلات الجرائم المختلفة في ولاية كوينزلاند الأسترالية خلال مارس 2020، وبينت الدراسة أنه تم الإبلاغ عن معدلات

منخفضة بشكل كبير لسرقات المتاجر وغيرها من السرقات والاحتيال على بطاقات الائتمان و لم تظهر معدلات الجرائم الأخرى المبلغ عنها أي أثر إحصائي من قبل القيود. بشكل عام، وأشارت الأدلة التجريبية الدولية الحالية إلى أن الإغلاق في نيوزيلندا من المحتمل أن يغير معدلات الجريمة، ولكن هناك تعارض بين النتائج حول الفئات التي ستتأثر ومقدارها وبالنظر إلى هذه النتائج المتضاربة، هناك الكثير مما يمكن تعلمه من خلال التحليل التجريبي لكيفية تأثير الإغلاق على الجريمة في نيوزيلندا.(Lydia Cheung & Philip Gunby,2021,p3)

8- عرض وتحليل معطيات الدراسة:

الشكل 1: توزيع أنماط الجريمة المشار اليها للسنوات 2017-2018-2019-2020

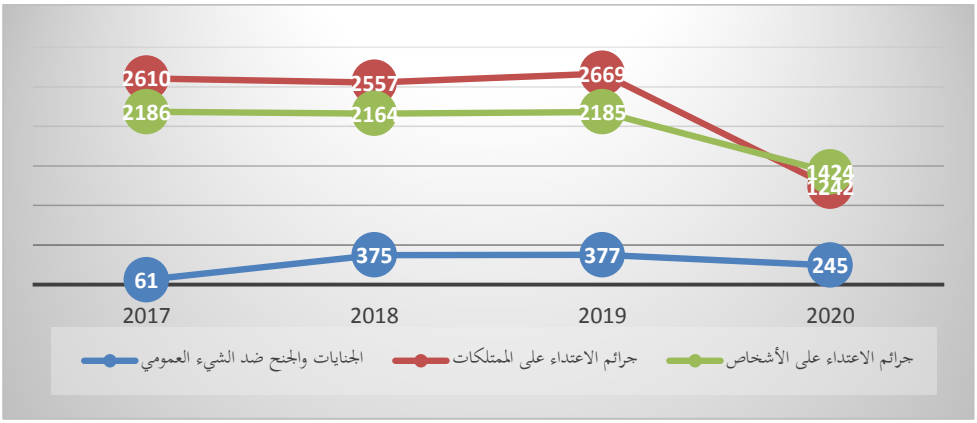

المصدر: تم جمع الإحصائيات من مديرية الامن الولائي لولاية تبسة، مصلحة الاتصال والاعلام

يتضح من خلال المنحنى البياني في الشكل رقم 1 والذي يبين عدد الجرائم في الوسط الحضري لولاية تبسة خلال السنوات(2017-2018-2019-2020)، أي قبل وزمن جائحة كورونا كوفيد19، أن صنف (الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي) كانت قد عرفت ارتفاع خلال السنوات2018 و2019 اذ سجلنا على التوالي 357 و377 قضية مقارنة بما كانت عليه سنة 2017 (61 حالة)، لكن هذا النوع من الجرائم عرف انخفاضا نسبيا سنة 2020(زمن الجائحة 245 قضية) مقارنة بالسنتين السابقتين، أما فيما يخص الصنفين:(جرائم الاعتداء على الأشخاص و جرائم الاعتداء على الممتلكات) فقد عرفتا استقرارا نسبيا خلال السنوات الثلاث الأولى قبل الجائحة (2017 و2018 و2019) اذ سجلنا على التوالي 2186 و2164 و2185 قضية بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص و2610 و2557 و2669 قضية بالنسبة لجرائم الاعتداء على الممتلكات، لينخفضا بشكل ملحوظ في سنة 2020 زمن انتشار الجائحة ب 1242 قضية بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص و 1424 قضية بالنسبة لجرائم الاعتداء على الممتلكات.

ويمكن تفسير ذلك، بتلك القيود والإجراءات المتخذة في إطار مجابهة الجائحة والتي قيدت حركة الأفراد وألزمتهم بيوتهم، فتراجع التفاعل بين الأفراد وقيدت تحركاتهم، والغيت اللقاءات والتجمعات سواء الرسمية في اطار العمل أو غير رسمية في الفضاءات العمومية وهو ما من شأنه أن يؤثر على عدد جريمة الاعتداء على الأشخاص والتي تغيرت معالمها بفعل الجائحة التي أحدثت تغيرات في النسق الاجتماعي والعلاقات، كذلك الشأن بالنسبة

للاعتداء على الممتلكات الذي انخفض بدوره نتيجة ملازمة الأفراد لمكان اقامتهم وبالتالي وجودهم بالقرب من ممتلكاتهم ما يصعب على الجناة القيام بأي عمل اجرامي في ظل عدم خلو الأماكن المستهدفة، وبالتالي بالنسبة للمجرمين لم تعد الفرص مواتية وسانحة في ظل تدابير الحجر والتباعد الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بجرائم الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي، فهو نوع من الجرائم يقتضي الحاق الضرر ضد شيء عمومي ولا يتطلب شكوى رسمية مودعة من قبل أفراد ويكفي أن يسجل أفراد الأمن ذلك بعد معاينة الضرر الحاصل؛ وقد عرفت بدورها انخفاضا سنة 2020 مقارنة بالسنوات التي سبقتها وهذا راجع في نظرنا الى التغيرات التي أدت اليها انتشار الجائحة وسهولة المراقبة الأمنية لتحركات الافراد غير ملتزمين بالحجر والتقليل من تجمعات الافراد.

الشكل 2: توزيع أنماط الجريمة المشار اليها للسنوات 2017–2018–2019–2020

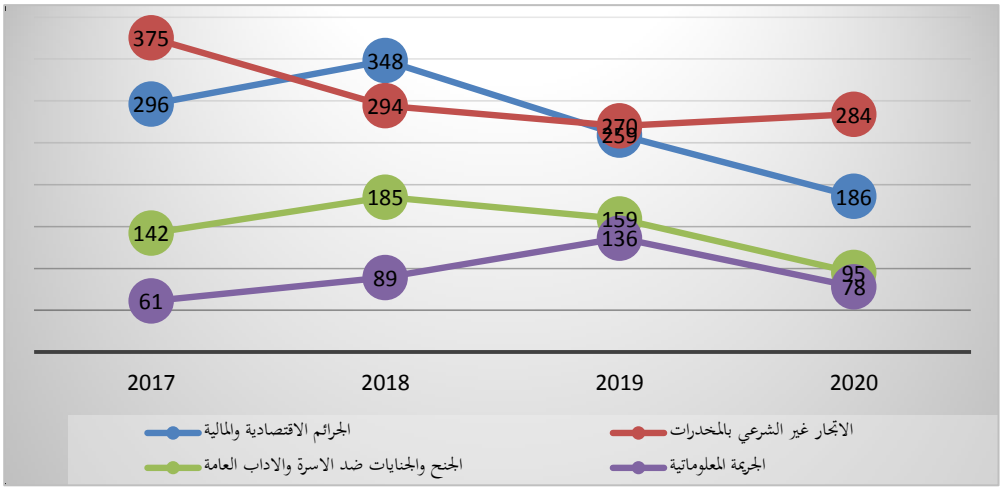

المصدر: تم جمع الإحصائيات من مديرية الامن الولائي لولاية تبسة، مصلحة الاتصال والاعلام

أما المنحنى البياني في الشكل رقم 2 والذي يبين عدد الجريمة وأنماطها خلال سنوات (2017-2018-2019-2020)، في الوسط الحضري بولاية تبسة، فيتضح من نتائجه أن الجرائم التي عرفت ارتفاعا نسبيا سنة 2020 هي جرائم الاتجار غير شرعي للمخدرات اذ سجلنا (284 قضية)، مقارنة بالسنة التي سبقتها سنة 2019 (270 قضية) في حين تراجعت الجرائم الاقتصادية والمالية (186 قضية) وجرائم الجنح والجنايات ضد الاسرة والآداب العامة(95 قضية) والجريمة المعلوماتية(78 قضية).

وبالنظر الى المنحنى البياني نجد أن الجريمة الالكترونية كانت تتجه نحو الارتفاع خلال سنوات الثلاث قبل الجائحة أي سنوات 2017 و2018 ووصلت ذروتها سنة 2019 أي سنة بداية الجائحة اذ سجلنا على التوالي 61 و89 و136 قضية لينخفض بعدها في سنة 2020 (زمن الجائحة 78 قضية)، كما عرفت كلا من الجنح والجنايات ضد الاسرة والآداب العامة والجرائم الاقتصادية والمالية مسار التراجع في هذا الصنف منذ سنة 2018 و2019 اذ سجلنا على التوالي 185 و159 قضية بالنسبة الجنح والجنايات ضد الاسرة والآداب

العامة لتنخفض في زمن الجائحة سنة 2020 (95قضية)، وسجلنا 348 سنة 2018 و259 قضية سنة 2019 بالنسبة للجرائم الاقتصادية والمالية لتعرف تناقصا ملحوظا خلال الجائحة سنة 2020 (186 قضية). بالنظر الى المعطيات الاحصائية، قد يرتبط ارتفاع أو انخفاض بعض أنماط الجريمة محليا في الوسط الحضري لولاية تبسة بإجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة، فاذا كانت النتيجة توضح "انحصار" الجريمة المعلوماتية محليا سنة 2020، خلال بداية انتشار الجائحة، لكن الاحصائيات العالمية حول هذا النوع من الجرائم أكدت أن الجائحة أدت الى ارتفاعها، وهذا يعود الى إجراءات الغلق وحضر التجوال الذي حتم بدوره على الأفراد المكوث لساعات أطول داخل منازلهم فكان الملاذ الأول لهم هو الواقع الافتراضي وفضاء الأنترنت ما جعلهم عرضة لقضايا نصب واحتيال مستحدثة.

أما فيما يخص صنف الجنح والجرائم ضد الأسرة والآداب العامة، الملاحظ أنها أخذت في الانخفاض منذ سنة 2018، لتتراجع بصورة واضحة خلال سنة بداية الجائحة، والملاحظ أيضا أن للجائحة كان لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذه الجرائم محليا، في حين أن جرائم العنف خاصة العنف المنزلي والعنف ضد المرأة واساءة التعامل مع الأطفال كان محل نقاش عالميا، فمنذ بداية الجائحة لاحت في الأفق التأثيرات التي سيخلفها اجراءات الحجر الصحي والمنزلي على أوضاع النساء عبر العالم، وبدأت تظهر المخاوف من تزايد تعرضهن للعنف المنزلي.

ومثلما جاء في تقرير للأمم المتحدة فإن عملية توثيق العنف بين الأشخاص وقت الأزمات يعتبر صعب جدا، لأن الأقلية فقط من النساء المعنفات يقدن شكوى للمصالح الأمنية،"ومع ذلك، تشير البيانات المبكرة كمثال في بعض الدول إلى أن خطوط المساعدة في سنغافورة وقبرص قد سجلت زيادة في المكالمات بنسبة تزيد عن 30 في المائة، وزادت حالات العنف المنزلي في فرنسا بنسبة 30 في المائة منذ الإغلاق في 17 آذار/مارس، وازدادت نداءات الطوارئ للعنف المنزلي بنسبة 25 في المائة في الأرجنتين منذ الإغلاق في 20 آذار/مارس، وفي المملكة المتحدة، زادت المكالمات والرسائل الإلكترونية وزيارات الموقع الإلكتروني لمنظمة ريسبكت، المؤسسة الخيرية الوطنية المعنية بالعنف المنزلي، بنسبة 97 % و185 % على التوالي. (ادارة التواصل العالمي، https://www.un.org/ar/coronavirus/un-supporting-%E2%80%98trapped%E2%80%99-domestic-violence-victims-during-covid-19-pandemic).

وأفاد تقرير آخر لمنظمة الصحة العالمية، أن إجراءات العزل وتقييد الحركة والبقاء في المنزل، بهدف احتواء انتشار العدوى، لها تأثير بالغ الشدة على النساء، وتتزايد احتمالات تعرض النساء واطفالهن للعنف بشدة اذ يقضي أفراد الأسرة مزيدا من الوقت بالقرب من بعضهم البعض ويشتد الضغط النفسي، بل ويتزايد الخطر حينما تضطر الأسر أيضا الى التأقلم مع الخسائر الاقتصادية المحتملة أو الفقدان المحتمل للوظائف." (منظمة الصحة العالمية، 2020)

"و في حين أن للعنف ضد النساء والفتيات جذورا راسخة في مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، فقد ترتفع معدلات العنف ودرجاته خلال الأوضاع الهشة، بما في ذلك فترات الأوبئة. وبالإشارة إلى كوفيد-19، تتفاقم معدلات الزيادة في العنف بسبب التعايش القسري، وإغلاق المجتمعات المحلية، والضغوط الاقتصادية، والخوف

من الاصابة بالفيروس، ومن بين أمور أخرى انخفاض في الخدمات الحكومية." (منظمة التعاون الاسلامي، 2020، ص37)

ومن الملاحظ أن اجراءات الغلق بفعل الجائحة للمدارس ومرافق الرعاية على المستوى العالمي زاد من التوتر في المنازل، وقد تقع التزامات رعاية الأطفال على عاتق الجيران أو أفراد الأسرة أثناء عمل الوالدين أو محاولة العثور على عمل و أدى الضغط الإضافي المتمثل في تحقيق التوازن بين العمل ورعاية الأطفال وتعليم الأطفال إلى ارتفاع معدلات إساءة معاملة الأطفال"(Megan L. Evans and other autre,2020.p 2302)

انخفاض الجنح ضد الآداب العامة على المستوى المحلي يمكن رده بالأساس كذلك إلى سياسة الغلق المشار إليها سابقا والتي منعت الأفراد من التجوال والتجمع في الأماكن العمومية وفضاءات التسلية وهو ما أدى بالضرورة إلى انخفاضها.

كما يتضح من خلال المنحنى أعلاه انخفاض ملحوظ لصنف الجرائم الاقتصادية والمالية مع بداية الجائحة سنة 2019 واستمراره في ذلك سنة2020؛ وهو ما يفسر بحالة الركود الاقتصادي العالمية والمحلية التي تسببت بها الجائحة جراء غلق الحدود البرية ومنع السفر وتعليق المبادلات التجارية ما خلق حالة جمود اقتصادي غير مسبوق شلت من جرائها حركة رؤوس الأموال وهو ما أدى حتما إلى انخفاض تلك الجرائم المرتبطة بها.

يبرز المنحنى البياني كذلك ارتفاع نسبة جرائم الاتجار غير الشرعي بالمخدرات مع بداية جائحة كورونا كوفيد 19 وهو ما خلصت إليه عديد الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة تأثيرات الجائحة على نمط الاتجار غير المشروع للمخدرات وتتواق هذه الملاحظة مع الاحصائيات العالمية التي أكدت استفحالا واسعا خلال زمن الجائحة وهوما تؤكده احصائيات الأمن العالمي حسب ما جاء على لسان المرصد الأوروبي لمراقبة المخدرات والادمان "ألكسي غوسديل" بقوله إن سوق بيع المخدرات عرف حالة مرونة وديناميكية على الرغم من القيود المصاحبة لإجراءات الحجر الصحي اثناء انتشار وباء كوفيد19(يورونيوز،2021، https://arabic.euronews.com/my-europe/2021/06/09/drug-trade-experienced-a-rebound-in-europe-report-says)، إلا أن القيود المفروضة على الحدود والقيود الأخرى المرتبطة بالجائحة قد أدت بالفعل إلى نقص المخدرات في الشارع، وبالتالي أدى ذلك إلى تناقص درجة نقاء المخدرات وارتفاع أسعارها، كما أفاد تقرير للاتحاد الأوروبي يوم الأربعاء 09 يونيو 2021 نشر في موقع مونتي كارلو الدولي(مونت كارلو الدولية، 2021،https://www.mc-doualiya.com)، أن تجار المخدرات نقلوا نشاطهم إلى شبكة الانترنت لمواجهة تحديات فيروس كورونا والتكيف مع القيود المفروضة في جميع أنحاء أوروبا، ويمكن تفسير زيادة استهلاك المخدرات بكافة أنواعها خلال فترة الجائحة بحالة الانتشاء التي تمنحها الأخيرة لمتعاطيها خاصة في ظل إجراءات الحجر وما فرضته من تباعد اجتماعي وغلق لفضاءات التسلية والترفيه وضغوط الانكماش الاقتصادي وشح فرص العمل.

الشكل 3: تطور عدد القضايا المسجلة وعدد المتورطين للسنوات 2017-2018-2019-2020 بولاية تبسة

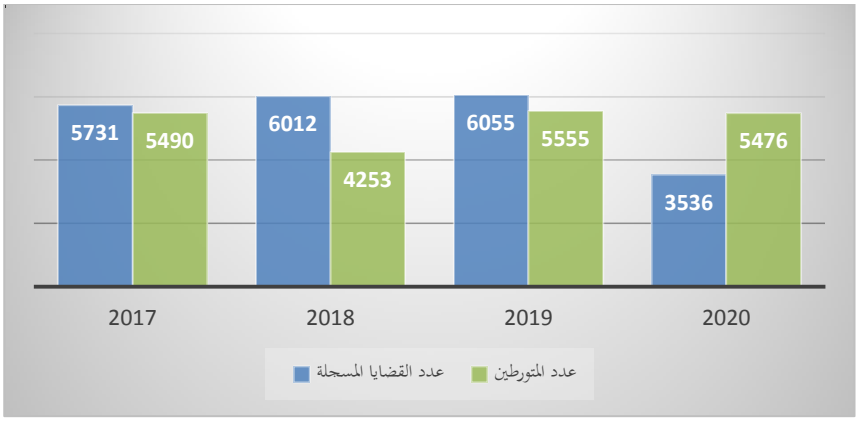

المصدر: تم جمع الإحصائيات من مديرية الامن الولائي لولاية تبسة، مصلحة الاتصال والاعلام

أما فيما يتعلق بعدد القضايا المسجلة وعدد المتورطين نجد أن جائحة كورونا كان لها أثر على نمط الجريمة في الوسط الحضري لولاية تبسة بحيث تراجعت عدد القضايا المسجلة بنسبة معتبرة سنة 2020 (زمن الجائحة 3536 قضية مسجلة) مقارنة بالسنوات 2019 و2018 و2017، اذ سجلنا على التوالي 6055، 6012 و5731 قضية، كما لاحظنا انخفاض طفيف في عدد المتورطين سنة 2020 (5476 متورط) مقارنة بالسنوات التي سبقتها (5555 متورط سنة 2019) و(4253 متورط سنة 2018) و(5490 متورط سنة 2017)، وبالتالي لم نلاحظ تأثير مباشر للوباء والأزمة الصحية على الأفراد المتورطين في الجرائم.

9- استخلاص النتائج

من خلال تحليل الاحصائيات الرسمية للجريمة في الوسط الحضري بولاية تبسة، وعلاقتها بجائحة كورونا كوفيد 19، واجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي يمكن استخلاص جملة من النتائج تورد على النحو التالي:

- يمكن القول بأن جائحة كورونا كوفيد 19 كان لها أثر على بعض أنماط الجريمة في الوسط الحضري لمجال الدراسة بحيث ارتفعت نسب أنماط جريمة وانخفضت أخرى زمن الجائحة.
- كان لإجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المتخذة في إطار مجابهة الجائحة تداعيات جلية على ظاهرة الجريمة محليا.
- من بين الجرائم التي عرفت انخفاضا زمن الجائحة (الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي، الجرائم الاقتصادية والمالية، جرائم الجنح والجنايات ضد الاسرة والآداب العامة، الجريمة المعلوماتية وجرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات).
- توصلت الدراسة الى أن من الجرائم التي عرفت ارتفاعا زمن الجائحة (سنة 2020) هي جرائم الاتجار غير شرعي للمخدرات.
- جائحة كورونا كان لها أثر على نمط الجريمة في الوسط الحضري لولاية تبسة بحيث تراجعت عدد القضايا المسجلة بنسبة معتبرة سنة 2020.

- بالإضافة للأنماط التقليدية للجريمة في الوسط الحضري برزت خلال الجائحة أشكالا جديدة على غرار الجريمة الالكترونية، تقليد المنتجات الطبية...الخ.

خاتمة:

كخلاصة من هذه الدراسة، يمكننا أن نشير إلى أن جائحة كورونا كوفيد19 كان لها تأثيرات جلية على مختلف الأصعدة والمناحي، ولم تكن ظاهرة الجريمة بمعزل عن تلك التأثيرات أحدثتها الجائحة والتي أثرت على أنواعها وأساليبها وعرفت نسبها منحنيات جديدة سواء نحو الانخفاض أو الارتفاع، ويمكن رد ذلك استنادا لنتائج دراستنا أو لمختلف الدراسات والتقارير السابقة إلى سياسة الغلق وتلك التدابير الاحترازية المنتهجة في إطار مجابهة الوضع الصحي المتأزم.

حقيقة وفرت الاحصائيات الرسمية المتعلقة بظاهرة الجريمة خلال الجائحة والسنوات التي سبقتها معطيات مكنت من صياغة واقع الجائحة ورصد بعض تأثيراتها ضمن مجال مكاني محدد، لكن ذلك لم سكن كافيا في نظرنا لرسم صورة شاملة لحدود تأثر الجريمة بالجائحة وتعميم نتائجها والذي يقتضي توسيع حدود الدراسة لتشمل مجتمعات أخرى، كما أن الاحصائيات الرسمية تبقى قاصرة عن الالمام بأبعاد تأثر ظاهرة الجريمة بانتشار الأوبئة، فخصوصية المجتمعات ومصادر الاحصائيات ومضامينها تلعب دورا حاسما في تعميم هذه الطروحات وترفض كل محاولة لصياغة عامة تشمل الكل.

قائمة المراجع:

- أمير. مصطفى. (1990). **مبادئ علم الإجرام**. (د، ط). الاسكندرية . مصر. دار الجامعة الجديدة
- بنهام. رمسيس. (1975). **الوجيز في علم الإجرام**. (د.ط). الاسكندرية. مصر. منشأة المعارف.
- الجوهري عبد الهادي. (1983). **قاموس علم الاجتماع**. (د، ط). مصر. مكتبة القاهرة.
- السراج، عبود. (1981). علم **الإجرام وعلم العقاب**. (د، ط). الكويت. جامعة الكويت.
- سلوى عثمان، الصديق وآخرون.(2000). **إنحراف الصغار وجرائم الكبار**. (د، ط). الاسكندرية . مصر. المكتب الجامعي الحديث.
- الشديفات أمين جابر، الرشيدي منصور عبد الرحمن. (2016). **العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد 43. (ملحق 5) .
- لمرزي جميلة، حبة وديعة .2014. **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**. جامعة الوادي، (العدد7) .

- منظمة التعاون الاسلامي.2020. **الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد 19 في الدول الاعضاء. الافاق والتحديات**. مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية. سيسرك.

المراجع الالكترونية:

- إ.ب/وأج.**2020**. **الغرامات والسجن لمخالفي اجراءات الحجر، نشر في جريدة الخبر بتاريخ 7 أفريل 2020**.https://www.elkhabar.com/press/article/16607 شوهد بتاريخ 28-05-2020.
- الأمم المتحدة. **الأمم المتحدة تدعم ضحايا العنف المنزلي "المحاصرين" أثناء جائحة كورونا:** https://www.un.org/ar/coronavirus/un-supporting-%E2%80%98trapped%E2%80%99-domestic-violence-victims-during-covid-19-pandemic .شوهد بتاريخ 18-5-2021.
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .2020. لصوص الحظر: كيف أثر منع التجول على جرائم ما بعد "كورونا" في الإقليم؟ نشر في بتاريخ 07 ماي 2020 . https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5571/ .تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 جويلية 2020.
- منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا. https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1 .شوهد بتاريخ 15-07-2021.
- منظمة الصحة العالمية. 2020.كوفيد-19 والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط: https://applications.emro.who.int/docs/WHOEMHLP120A-ara.pdf?ua=1 .شوهد بتاريخ 18-05-2021.
- م. صوفيا.2020. قسنطينة: حصيلة مخالفات الحجر الصحي، نشر في جريدة الخبر بتاريخ 24 أفريل 2020. زر الموقع التالي : https://www.elkhabar.com/press/article/166767/%D9%82%D8%B3%D9%86%D8%B7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A/ .شوهد بتاريخ 27-05-2020 .
- مونت كارل الدولية .2021. تجار المخدرات لجأوا إلى الانترنت للترويج لنشاطهم تكيفا مع تحديات "كورونا". نشر في 2021/06/10.https://www.mc-doualiya.com / .شوهد في: 2021/11/08.

- وكالة الأنباء الجزائرية .2020. تخفيف ساعات الحجر على المستوى الوطني ابتداء من اول يوم من شهر رمضان: نشر يوم 23 افريل 2020. زر الموقع الالكتروني التالي.
https://web.archive.org/web/20200423230728/http://www.aps.dz/ar/algerie/86502-2020-04-23-22-15-29
- يورونيوز. 2021.تجارة المخدرات عرفت "انتعاشا" في أوروبا أثناء فترة الحجر الصحي التي رافقت استشراء وباء كورونا. نشر بتاريخ 09.06.2021. شوهد بتاريخ 2021/11/5.
https://arabic.euronews.com/

مراجع اللغة الأجنبية:

- Balmori de la Miyar, J. R., Hoehn-Velasco, L., & Silverio-Murillo, A. (2021). Druglords don't stay at home: COVID-19 pandemic and crime patterns in Mexico City. *Journal of criminal justice*, *72*, 101745. https://doi.org/10.1016/j.jcrimjus.2020.101745
- Cheung Lydia & Gunby Philip (2021): Crime and mobility during the COVID-19 lockdown: a preliminary empirical exploration, New Zealand Economic Papers, DOI: 10.1080/00779954.2020.1870535 To link to this article: https://doi.org/10.1080/00779954.2020.1870535 .
- Eligh Jason. (2020). crisis and opportunity. Impacts of the coronavirus pandemic on illicit drug markets, The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, pp1-2. https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/05/Crisis-and-Opportunity-Jason-Eligh-GITOC.pdf
- Megan L. Evans, M.D., M.P.H., Margo Lindauer, J.D., and Maureen E. Farrell, M.D. (2020). A Pandemic within a Pandemic — Intimate Partner Violence during Covid-19, n engl j med 383(24), pp 2302-2304. https://www.nejm.org/doi/full/10.1056/NEJMp2024046
- A. Wilder-Smith, and D.O. Freedman. (2020). Isolation, quarantine, social distancing and community containment: pivotal role for old-style public health measures in the novel coronavirus (2019-nCoV) outbreak, *Journal of Travel Medicine27,2*, pp 1–4. *doi:*. http://dx.doi.org/10.1093/jtm/taaa020.
- Walker Summer. (2020). Covid19 and crime,a respense develops at the UN , Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .2020. مرسوم تنفيذي رقم 20–69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته. عدد 15.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .2020. مرسوم تنفيذي رقم 20–70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق ل 24 مارس 2020 سنة 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته. عدد 16.